تجربة استثنائية

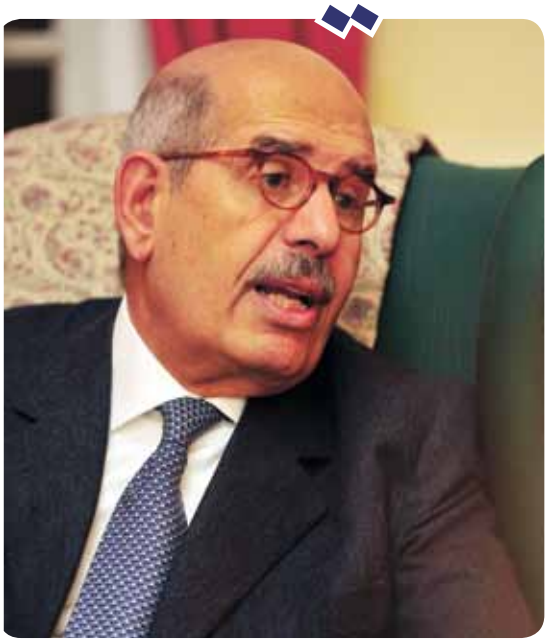
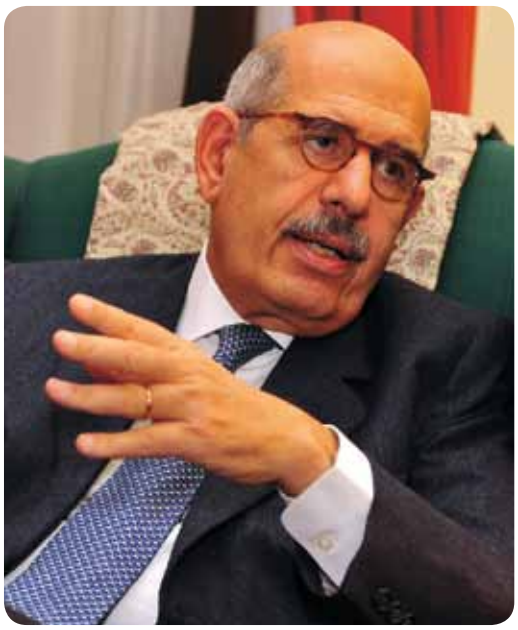

دي.كالما/الوكالة

الحديث الذي أجراه جيوفاني فيرليني مع مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المنتهية ولايته، محمد البرادعي، عن المدة الزمنية التي قضاها في الوكالة وماذا يحمله الزمن في جعبته للوكالة.

سؤال: حينما انتُخبت لأول مرة لترأس الوكالة في عام ١٩٩٧، ركّزت الانتباه على أركان ثلاثة في العمل – الأمان النووي، والضمانات، والتكنولوجيا – وكذلك على أهمية التوازن بينها. فكيف تتبدّى أهمية هذا التوازن النووي اليوم؟

محمد البرادعي: الولاية المسنَدة إلى الوكالة فريدة من نوعها، من حيث إنها تُعنى بجانبي الأمن والتنمية كليهما معاً. فإن عملنا هو منع انتشار الأسلحة النووية سعياً إلى بلوغ عالم خال من هذه الأسلحة، وكذلك الحرص على إتاحة منافع التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية لصالح البلدان النامية. لأنك لا تستطيع تحقيق التنمية من دون تحقيق المن، والعكس صحيح أيضاً.

إن واحداً من مَواطن قصورنا، بصفتنا مجتمعاً دولياً – وكذلك في كثير من الأحيان بصفتنا بشراً – أننا نستسهل جداً معالجة الأعراض بدلاً من المسبّبات، أو أننا نتعامل مع القضايا معزولة بعضها عن بعض لا على نحو كلّي. وبالنسبة إلى الانتشار النووي، فإن من شأن المجتمع الدولي أن يكون أكثر فعالية إذا ما تساءل في آن معاً «ما هي الأسباب الكثيرة التي تجعل بعض البلدان تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل؟» وبادر إلى محاولة التصدّي لتلك الأسباب، بدلاً من الإصرار ببساطة على أنه «ليس مِن أحد آخر يمكنه أن يملك هذه الأسلحة». وذلك يعني التصدّي لقضايا كالفقر وانعدام الحكم الرشيد والافتقار إلى الديمقراطية. إن الشقّة الهائلة التي تفصل بين أولئك «الذين يملكون» وأولئك «الذين لا يملكون» في هذا العالم تسبّب إحساساً عميقاً بالغبن، الذي يسهّل على المتطرّفين من كل حدب وصوب أن يبشّروا بالعنف، وتشجّع الجهود الساعية إلى الحصول على الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. وإننا نحتاج أيضاً إلى التصدّي إلى دمامل النزاعات المتقيّحة المزمنة منذ عقود، والتي يمكن أن تفضي هي الأخرى بالأطرف في تَلك النزاعات إلى السعي إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل لكي تحقّق التكافؤ في القوة مع الخصوص أو لكي تحقّق التفوّق عليهم. وإن مناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق آسيا إنما هي حالات وثيقة الصلة بصلب الموضوع.

إن علاج هذا الوضع هو بذل جهد تنموي مستديم من أجل تمكين كل كائن بشري من العيش بحرّية وكرامة، إضافة إلى اللجوء إلى الحوار المجدي بغية تدارك هذه النزاعات المستحكِمة وذلك على أساس من العدل والإنصاف.

وأما فيما يخصّ عمل الوكالة، فإن أهمية كل مجالات عملنا – أي التكنولوجيا والضمانات والأمان والأمن والتعاون التقني – قد تعاظمت جداً أثناء الإثني عشر عاماً الماضية. كما إن الدول الأعضاء تتوقّع منّا أن نفعل أكثر فأكثر في هذه المجالات كلّها.

إن للبلدان أولويات مختلفة بالنسبة إلى ما تتوقّعه – سواء أكان التشديد على التحقّق أم كان على تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية – ومن المهم أن ترى أن أولوياتها مجسّدة على نحو واف بالغرض في عمل الوكالة. وليس من السهل إقامة التوازن الصحيح في هذا الصدد، ولكن لا بدّ من الحرص على مسار الوكالة والتعاون الدولي معاً.

س: لقد مُنحت أنت والوكالة الدولية للطاقة الذرّية جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥. فما هو وقعُ أثر هذا الشرف على الوكالة، وعلى عملك أنت بصفتك مديراً عاماً؟

م.ب.: إن منح هذه الجائزة يمثّل تقديراً للعمل الدؤوب الذي يضطلع به كل موظفي الوكالة. وإنني لأشعر بفخر بالغ بهم جميعاً، بمنيتهم وبالتزامهم بمهمّة الوكالة. إن كل امرء يؤدّ أن يحظى بالتقدير على إنجازه الاستثنائي، وأعتقد بأن موظفينا أصبحوا يشعرون بمزيد من الفخر بعملهم منذ أن فزنا بجائزة نوبل للسلام.

وأما بالنسبة لي، فإن الجائزة هي إثبات رسمي واضح بأننا كنا نتقدّم على المسار الصحيح، وينبغي لنا أن نواصل القيام بما نفعله، من أجل الصالح العام للبشرية جمعاء، وألاّ نحيد عن مسارنا بدافع النزعة الذاتية أو بسبب قصر النظر أو الاستخفاف الارتيابي. ولعلّك تتذكّر أن الجائزة أتت في وقت كنا فيه جميعاً تحت ضغط شديد بصفة خاصة. وأظن أنك تستطيع أن تقول إنها تمثّل تبرئة لعملنا في محكمة الرأي العام. وقد منحتنا ظهوراً مرئياً على الملأ، وجعلت اسمنا ذائعاً على كل لسان في العالم قاطبةً. كما إن ذلك الظهور المرئي وتلك الثقة بسلامة موقفنا منحتنا مرجعية معنوية أكبر لكي نستمر في «قول الحقيقة تجاه السلطة»، وكذلك منحتنا الشجاعة لكي لا نحيد عن القيم والمبادئ الجوهرية التي تحرص عليها الوكالة – أي المهنية والاستقلال والموضوعية.

س: إنك تغادر الوكالة في وقت أخذ يتشكّل فيه عدد من القضايا الحاسمة: مقترح بشأن احتياطي لليورانيوم المنخفض الإثراء برعاية الوكالة لكفالة توكيد الإمداد؛ وخطر الانتشار النووي الذي يلوم في وقت يتهيّأ فيه المجتمع الدولي لانعقاد دورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة؛ وتوسّع القوى النووية المحتمل على الصعيد العالمي. فما هو الدور الذي تستطيع الوكالة أن تقوم به في معالجة هذه القضايا، وكيف ستؤثّر في الوكالة من حيث هي مؤسسة؟

م.ب: العالم يمرّ عبر مرحلة تحوّل خطيرة الشأن بالنسبة إلى التحدّيات المواجَهة والفرص المتاحة على حدّ سواء، والطريقة التي ينظّم بها نفسه، والقيم التي يسعى إلى أن يحيا بها. وأما فيما يخصّ الوكالة، فإنها كذلك تواجه تحدّيات هائلة، ولكنها تلمح أيضاً فرصاً كبيرةً سانحة. وقد أبلغتنا عشرات البلدان بأنها تنظر في موضوع استحداث قوى نووية لديها. وذلك سوف يعني حدوث زيادة كبيرة جداً في عبء العمل الواقع على عاتق الوكالة من حيث التكنولوجيا، والتحقّق، والأمان والأمن. وإن زملاءنا في وكالة الطاقة النووية أخذوا يركّزون من قبلُ بقدر متزايد على مساعدة مَن نسمّيهم «المستجدّون»، وذلك لكي يضمنوا أن أولئك إذا ما قرّروا بناء مفاعلات للقوى النووية لسوف يفعلون ذلك على نحو يتّسم بالمسؤولية.

وأما في مضمار التعاون التقني والتنمية، فسوف يستمر تنامي الطلب على ما نقدّمه من مساعدات في مجالات الصحة البشرية والمياه والزراعة والبيئة – على سبيل المثال لا الحصر. وإننا نحتاج إلى أن نركّز أكثرَ على أن نكون عاملاً مضاعِفاً في التنمية – أي بمساعدة البلدان على تدريب الاختصاصيين في ميدان الطب النووي أو ما شئت من ميادين – ونقلّل التركيز على الإمداد بالمعدّات، وإن كانت عنصراً هاماً أيضاً. وبعبارة أخرى، يمكن أن نقول جرياً على المثل السائر، إننا ينبغي لنا أن نقدّم قصبات صيد السمك، لا السمك، لكي نجعل التنمية مستدامة.

ولقد حدثت تطوّرات مثيرة وكثيرة في ميدان نزع السلاح النووي، حتى إنني أغادر منصبي وأنا مُفعَم بإحساس من الأمل ربما أكثر من أي وقت مضى طوال الإثني عشر عاماً الماضية. فقد عادت قضية نزع السلاح النووي إلى موضعها على جدول الأعمال، وهنالك إمكانية حقيقية لإجراء تخفيضات كبرى في ترسانات الأسلحة النووية لدى الدول، وللقيام بخطوات ملموسة صوب نزع الأسلحة النووية. ولسوف يكون تطوّراً طبيعياً في عمل الوكالة أن تتولّى الاضطلاع بدور التحقّق بشأن كثير من هذه التدابير الرقابية على الأسلحة.

> أبلغتنا عشرات البلدان بأنها تنظر في موضوع استحداث قوى نووية لديها. وذلك سوف يعني حدوث زيادة كبيرة جداً في عبء العمل الواقع على عاتق الوكالة من حيث التكنولوجيا، والتحقّق، والأمان والأمن.

س: إنك طرحت رؤية عالم خال من الأسلحة النووية في كثير من بياناتك. فما هي الأدوار التي تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أن تؤدّيها في المستقبل لتقريب تلك الرؤية إلى النظر؟

م.ب: لقد وُضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠. وهدفها الذي ترمي إليه – وهذا كثيراً ما يُنسى – هو عالم يخلو من الأسلحة النووية. وذلك يعني أنه لا ينبغي لمزيد من الدول أن تحوز هذه الأسلحة، ولكنه يعني أيضاً أن القوى النووية ينبغي أن تكون لأغراض غير التسلّح بها. ويتبدّى بوضوح أننا لا نزال بعيدين كثيراً عن تلك الغاية. ومع ذلك، فقد نجحت معاهدة عدم الانتشار إلى حدٍّ ما في الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. وأما القول

بأن هنالك تسع دول لديها أسلحة نووية، فمع أن هذه التسعة عدد كبير جداً، فهو أقل بكثير من بضع العشرات من الدول التي كان الرئيس كنيدي قد أعرب عن قلقه بشأنها في مطلع عقد الستينات.

ومع ذلك فإن العالم قد تغيّر كثيراً منذ عام ١٩٧٠. فقد كان يُظَن في حين ما أن التكنولوجيا النووية حرز محفوظ لقلّة من البلدان المتقدّمةَ النمو، ولكننا رأينا كيف يمكن لبلدان أخرى أن تحتازها بسهولة ملفتة للنظر. وهنالك الآن عدد متزايد من البلدان التي أسمّيها بلداناً «قادرة على حيازة الأسلحة النووية» – إذ إنها أتقنت العمل اللازم لإثراء اليورانيوم أو إعادة معالجة البلوتونيوم، مما يعني أنها تستطيع تصنيع أسلحة نووية في غضون بضعة أشهر إذا ما اختارت اللجوء إلى ذلك بداعي تغيّرات تطرأ على وضعها الأمني. وقد شهدنا أيضاً طارئاً يثير أشدّ القلق في استفحال شبكة سرّية تضلع في المتاجرة بالتكنولوجيا النووية، مما أخذ يزيد على نحو مفاجئ من مخاطر الإرهاب النووي – وهي برأيي التهديد الأول الذي يواجهه العالم اليوم.

ولذلك فإننا نحتاج إلى أن نعيد التفكير كلّياً في النظام النووي بأجمعه. وعلى القوى النووية الكبرى أن تقود المسار بالتحرّك على نحو جاد صوب التجرّد من أسلحتها النووية. وكما بيّن بحق الرئيس أوباما بأن القيام بخطوات جادة صوب نزع السلاح هي الطريقة الوحيدة التي سوف تجعل دول الأسلحة النووية تكتسب «المرجعية الأخلاقية» التي تؤهّلها لكي تتوقّع من بقية العالم الإحجام أبداً على حيازة أسلحة نووية. وإن إخفاق دول الأسلحة النووية في تبيانها بوضوح التزاماً بتحقيق نزع السلاح النووي – وهو التزام أخذته على عاتقها بموجب معاهدة عدم الانتشار – قد أدّى إلى ظهور نزعة مقلقة إلى الارتياب التهكّمي بشأن نظام عدم الانتشار لدى كثير من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، مما جعل هذا النظام غير واف بالغرض وهشّاً من جوانب عديدة.

خلال وقت طويل، كان الموقف الشائع هو أن يُنظر إلى مناصري نزع السلاح النووي باعتبارهم مثاليين ساذجين. فقد كان تفكير الناس يتّجه إلى «أن ذلك لن يحدث أبداً». وطيلة سنين عديدة، كنت أحسّ بأن صوتي هو واحد من تلك الأصوات الموجودة القليلة، كالصرخة التي تذهب أدراج الرياح. ولكنني أخذت أستجمع قدراً كبيراً مما يشجّعني في السنوات القليلة الماضية من مشاهدة رجال دولة واستراتيجيين بارزين من حقبة الحرب الباردة، مثل هنري كيسنجر وسام نَن، وكثيرين غيرهم، وهم يتوصّلون إلى الاستنتاج القائل بأن الأسلحة النووية هي خطر فادح يتهدّدنا جميعاً، وأن الحل الوحيد هو في نبذها كلّياً. وإنني لا أقلّل من شأن الصعوبة في الوصول إلى حاصل الصفر في هذه الأسلحة، ومن ثم فلا بدّ لنا من أن نباشر العمل الآن على إيجاد نظام للأمن لا يعتمد على الأسلحة النووية. ولكنْ لأن رجال دولة مخضرمين شديدي المراس، وقادة حاليين أيضاً مثل باراك أوباما وديميتري ميدفيديف وغوردن براون، باتوا الآن يرون في هذا هدفاً ضرورياً، فإن ذلك يمنحني الأمل في أن بلوغ هذا الهدف قد يحدث في حياة أبنائي، إن لم يكن في حياتي أنا.

ولقد نجحنا إلى حدّ بعيد في إلغاء الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومن ثم فإن القيام بهذا الفعل نفسه بشأن الأسلحة النووية لا ينبغي له أن يعدو خارج نطاق إرادتنا. وإنني لأشعر بالرضا لأن نزع السلاح النووي قد أصبح مجدّداً بنداً رئيسياً على جدول الأعمال. ومثلما قلت مرّات كثيرة، من دون نزع السلاح، لن يكون عدم الانتشار النووي مستداماً، لأن أيّ نظام يُطبَّق لا بدُّ من أن يستند إلى أُسس العدالة والإنصاف.

س: إحدى القضايا الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي تنبثق من شبح الإرهاب، من التهديدات التي تصدر عن الجهات الفاعلة من غير الدول. فهل ترى الدول تمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرّية دوراً أكبر فيما يتعلق بمسائل الأمن النووي ومنع الأعمال الإرهابية؟

م.ب: الأمن النووي هو مسؤولية الدول الأعضاء في المقام الأول، ولكن من الواضح أنه لا يستطيع أي بلد التصدّي للإرهاب بمفرده، وأن ذلك يحتاج إلى عمل دولي منسّق وتعاوني. وهذه مضمار طبيعي بالنسبة إلى الوكالة. فقد بيّنت بوضوح اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر حنكة الإرهاب والجماعات المتطرّفة. ومن دواعي سروري أن أرى السرعة التي بادرت بها الوكالة إلى برنامج هام جداً للأمن النووي في أعقاب تلك الاعتداءات. وقد ساعدنا على ضمان جعل المصادر الإشعاعية والمواد النووية أكثر أمناً بكثير من ذي قبلُ في بلدان عديدة، ولكن لا يزال علينا أن نفعل الكثير في هذا الخصوص. إن المخاطرة المحتملة في قيام جماعة إرهابية بتفجير ما يُسمَّى قنبلة قذرة في مركز سكاني رئيسي هي مخاطرة حقيقة جداً. ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نظل مكتفين بافتخارنا بما فعلناه من قبل. فإننا لا نزال نتلقّى عدّة مئات من التقارير كل عام عن سرقات أو غير ذلك من الأنشطة غير المأذون بها التي تنطوي على فقدان مواد نووية أو مشعّة. ومعظم المواد التي تُفقد لا تُستعاد قطّ. ولهذا فإننا لا نستطيع أن نتراخى في جهودنا. وأعتقد بأن دور الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء أن تدرأ أخطار الإرهاب النووي لا بدّ له من أن يستمر في الاتساع.

س: هل تظن أن مبادرات الوكالة في مجالي التنمية والتعاون تثبت فعاليتها في التصدّي للتحدّيات التي يثيرها عالم اليوم الحاضر؟

م.ب: أعتقد بأننا نقوم بعمل فعّال جداً في مجال التنمية، ولكنه ضئيل جداً إذا ما قُورن باحتياجات البلدان النامية. غير أنني أشعر بفخر غامر وذلك على سبيل المثال عندما أرى مرضى السرطان في أفريقيا وقد أخذت تُتاح لهم سبل الوصول إلى خدمات الطب النووي والعلاج الإشعاعي، وغير ذلك من طرائق مكافحة السرطان، بفضل العمل الذي تضطلع به الوكالة. وإنه لشيء رائع أن يكون لعملنا مساس طيّب بحياة الناس حتى وإن كان ذلك لا يتعدّى بضعة أشخاص. ولكنني يحزنني في آن معاً ذلك الإدراك بأن ما نقوم به لا يعدو أن يكون قطرة في محيط – إذ إن في مقابل كل إنسان يستطاع إنقاذ حياته أو مدّ عمره بفضل التشخيص والمعالجة في مرحلة مبكّرة من المرض، هنالك عدد لا يُحصى من الأناس الذين

لن تُتاح لهم سبل الوصول إلى ذلك أبداً. إن ثمة خطأً واضحاً في عالم يبدو أننا نستطيع فيه دائماً العثور على المال اللازم لصنع أسلحة أكبر وأشدّ فتكاً من ذي قبلُ، ولكن التمويل يتعذّر توافره بطريقة غامضة حينما تتعلق القضية بتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للبلايين من الناس من إخوتنا في البشرية ممن يعيشون في أوضاع دون المستوى الإنساني، وهم يعانون البؤس واليأس.

لكنّ هذا مجال واحد فحسبُ. وأما في مضمار القوى النووية، فإننا الواسطة الرئيسية لنقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم النامية. وإن معظم البلدان الجديدة التي تنظر في موضوع إدخال القوى النووية هي من البلدان النامية في العالم، ونحن لدينا الخبرة الاختصاصية العالية لكي نتيحها لها. وهي تنتظر دورها للحصول على المساعدة التي نقدّمها في تقدير احتياجاتها إلى الطاقة، ونساعدها على الانطلاق على الدرب الطويل المعقّد وصولاً إلى بناء مفاعل قوى نووية – إذا ما كان هذا هو المسار الذي اختارته. وليست وظيفتنا أن نروّج للقوى النووية. والواقع أنني كثيراً ما أُضطرّ إلى إعلام البلدان قائلاً «إنكم لستم مستعدين تماماً لهذا». ولكنْ إذا ما اتّخذ بلد ما قراره السياديّ بالمضيّ قُدماً على هذا الدرب، فإن الوكالة سوف تكون جاهزة من أجله.

وينبغي لي أن أُضيف أنه يجب علينا أن نواصل السعي إلى جعل مشاريع التعاون التقني التي نضطلع بها في كل المجالات فعّالة بقدر الإمكان، وإلى الحرص على أن تلبّي الاحتياجات الحقيقية للجهات المتلقّية. وبصراحة يجدر بي أن أقول إن أولويات البلدان ليست دائماً كما نظن. ومن ثم فلا بدّ لنا من أن نقترب عن كثب أكثر من الجهات المتلقّية. وفي اللحظة الحاضرة، إننا ننظر مليّاً فيما إذا كان من المجدي إنشاء عدد من المكاتب الميدانية التابعة للوكالة. وطالما كنت أعتقد بأنه ينبغي لنا أن نركّز على القيام بمشاريع أقلّ عدداً ولكن أكبر تأثيراً. وحَريّ بنا أيضاً أن نبادر بسرعة إلى إنهاء المشاريع التي لم تعد ذات نفع.

س: من كل الأمور التي صمَّمت على القيام بها بصفتك مديراً عاماً، ما هو الإنجاز أو المبادرة اللتين سوف يحظيان بالبقاء طويلاً؟

م.ب: أترك لغيري، وليس لي أنا، تقدير الإنجازات التي تحقّقت طوال الإثني عشر عاماً الماضية.وبطبيعة الحال، فإن أي إنجازات تمّت إنما الفضل فيها لجميع موظفي الوكالة، لا للمدير العام وحده فحسبُ.

غير أن هنالك عدداً من الأمور التي تمنحني الرضا، وليس أقلّها أن الوكالة قد استطاعت توفير خدمات عالية المستوى من حيث النوعية للدول الأعضاء في ميداني التنمية والأمن، على الرغم من الأعوام العديدة التي انقضت في الحرص على مستوى النمو الصفري في الميزانية المتاحة. ونتيجة لذلك، أصبحت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية واحدة من أبرز المنظمات الدولية. وبات يُنظر إلينا بتقدير عال، ومزيد من الثقة – وهو أكثر أهمية من كل شيء آخر – من جانب الجمهور العام والدول الأعضاء على حدّ سواء، بصفتنا مؤسسة دولية مختصّة وموضوعية وذات كفاءة.

وأعتقد بأننا منحنا المنظمات الدولية اسماً جيد السمعة، وأرينا ما يمكنها أن تحقّقه إذا ما حُبيت بقدر واف بالغرض من الإمكانات. وبيّنا بوضوح أيضاً، في أوقات الأزمات، القيمة التي تكتسبها مؤسسة دولية تتّسم بالحياد والموضوعية.

«إن إحدى المبادرات التي آمل أن تؤتي ثمارها في الوقت المناسب هي مقترحي بإرساء نظام للمراقبة المتعدّدة الجنسيات لدورة الوقود النووي، بدءاً بإنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض الإثراء يُدار برعاية الوكالة.»

وقد تغيّرت الطريقة التي تنفّذ بها الضمانات تغيّراً جذرياً. وذلك لأن مقدار المواد وعدد المرافق التي يرصدها مفتّشونا أخذا يزدادان باطّراد، ونجحنا في اعتماد تكنولوجيات جديدة، كالمراقبة عن بُعد وأخذ العيّنات البيئية والرصد بواسطة السواتل.

لقد استحدثنا برنامجاً للأمن النووي بدءاً من لا شيء فعلاً في غضون وقت قصير جداً. ونحن الآن في مرتبة تقع في صميم نظام الأمان النووي العالمي. والواقع أن معاييرنا الخاصة بالأمان قد اعتمدها في الآونة الأخيرة الاتحاد الأوروبي. كما إننا ساعدنا على دفع عجلة الإنتاج الغذائي وتأمين مصادر المياه العذبة في البلدان النامية من خلال الاستفادة من التقنيات النووية. وقد أُبرزت مكانة الوكالة بما تتميّز به ممارساتها الإدارية من نوعية جيدة وكفاءة عالية.

ولكنْ، حرصاً على النزاهة، ينبغي لي أن أذكر الجانب السلبي أيضاً. فإن أنشطتنا الخاصة بالتعاون التقني لا تزال ضئيلة جداً، ولا تزال تعوّل أكثر مما ينبغي على التمويل التطوّعي من التبرّعات. وهنالك عدد كبير جداً من البلدان التي ليس لديها بعدُ اتفاق ضمانات شاملة أو بروتوكول إضافي في حيّز النفاذ. كما إن مرجعيتنا القانونية وتمويلنا هما ناحيتان لا تزال غير وافيتين بالغرض. ومما يسبّب الإحباط قليلاً، إنْ أردنا القول بعبارة خفيفة الوقْع، هو ذلك الاضطرار، في بداية كل دورة ميزانية، إلى القفز عبر الطارات نفسها سعياً إلى نيل الرضا من أجل الحصول على الحدّ الأدنى من الموارد اللازمة لكي نستطيع أن نفعل ما هو مطلوب منّا بطريقة تحوز على المصداقية. وبعد اجتياز مسار مضطرب في هذا العام، تدبّرنا مؤخّراً تأمين زيادة في الميزانية بنسبة قدرها ٥,٤ في المائة. ومع أن هذه الزيادة كانت استثنائية ضمن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأكثرها مضطرة إلى التعايش مع الحفاظ على نموّ صفريّ في مواردها، فإنها غير كافية لكي تتمكّن الوكالة من النهوض بالمسؤوليات المتعاظمة الملقاة على عاتقها. وذلك يعني، لسوء الحظ، أن المناقشات حول الميزانية سوف تستمر خلال الأعوام المقبلة.

وإن إحدى المبادرات التي آمل أن تؤتي ثمارها في الوقت المناسب هي مقترحي بإرساء نظام للمراقبة المتعدّدة الجنسيات لدورة الوقود النووي، بدءاً بإنشاء مصرف لليورانيوم المنخفض الإثراء يُدار برعاية الوكالة. وأعتقد بأن وجود مثل هذه الآلية عامل أساسي جداً لضمان أن يُتاح للبلدان التي لديها محطات نووية لتوليد الكهرباء، أو التي هي بصدد استكمال إنشائها، إمداد مؤمّن بالوقود لتشغيل مفاعلاتها. ومن شأن ذلك أيضاً أن يقلّل، أو يزيل، الحوافز الدافعة إلى حيازة قدرات الإثراء أو إعادة المعالجة، والتي يمكن أن يساء استخدامها لأغراض صنع الأسلحة خلال فترة قصيرة من الزمن. وينبغي أن يظلّ هدفنا النهائي هو إضفاء سمة تعدّد الجنسيات على دورة الوقود على الصعيد العالمي.

وقد حظي هذا المقترح بتأييد جيد من كثير من البلدان، ولكن هنالك بلداناً أخرى كثيرة لا تزال تشعر بالارتياب. وآمل أن يظهر قريباً اتفاق على جدوى هذا المقترح. وإن ما يلزم في المقام الأول هو بناء جسور الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وحالما يتحقّق ذلك، سوف يتسنّى إيجاد تسوية لكل المسائل التقنية والقانونية.

س: ما هي في رأيك التحدّيات المقبلة أمام الوكالة؟ وهل الوكالة مجهّزة بما يلزم للتصدّي لها؟

م.ب: سوف يكون التحدّي الأساسي الأول في مجاراة الازدياد المستمر في الطلبات الواردة من الدول الأعضاء على خدمات الوكالة. ومثلما قلت من قبلُ، من المؤكّد أن يزداد عبء العمل الواقع على عاتق الوكالة مع ازدياد المفاعلات النووية المرتقب إنشاؤها في العقد الزمني المقبل. وأستطيع أن أتحدّث مطوّلاً عن ضرورة تأمين التمويل اللازم على نحو وافٍ بالغرض. ولكن يكفي القول بأن لجنة الشخصيات البارزة، التي أنشأتها برئاسة رئيس المكسيك الأسبق زيديلّو لكي تنظر بتمعّن في مستقبل الوكالة، قد دعت في العام الماضي إلى مضاعفة ميزانيتنا بحلول العام ٢٠٢٠. وأوصت أيضاً بضخّ مبلغ نقدي فوري قدره ٨٠ مليون يورو من أجل إصلاح بنيتنا الأساسية المستنزَفة. وآمل مخلصاً أن تصل الدول الأعضاء إلى تفهّم وجوب تحقيق هذا الهدف إذا ما أُريد للوكالة أن تواصل الوفاء بالولاية المسنَدة إليها.

كما إن مشكلة الموارد البشرية سوف تصبح أكثر حدّة. فإننا منذ الآن نلقى عناءً في العثور على بدلاء للمهندسين والعلماء النوويين الذين يقتربون من سنّ التقاعد. ويمكن القول ببساطة إنه لم يعد هنالك عدد كاف من الشباب المدرَّبين تدريباً عالي المستوى المتخرّجين في الجامعات العالمية. وسوف نواجه صعوبة ضخمة في إقناع المتخرّجين للتقدّم إلى العمل من أجل الوكالة، بدلاً من الحصول ربّما على مناصب مجزية بقدر أكبر في القطاع الخاص. ذلك أن قواعد الوكالة لا تسهّل دائماً اجتذاب أفضل المواهب.

وسوف يكون تحدّ رئيسي آخر في صون استقلال الوكالة وموضوعيتها، وهما عنصران حيويان في مصداقيتها. إن المدير العام يمكن أن يقع عليه ضغط شديد في بعض الأحيان لكي يقول ما يريد منه بعض الدول الأعضاء أو غيرها أن يقوله – أيْ عن طبيعة البرنامج النووي لدى بلد معيّن، على سبيل المثال. ولكنْ لا بدّ للوكالة من أن تقاوم مثل ذلك الضغط وأن تتمسّك بالوقائع. ذلك أن تقارير الوكالة عن التحقّق يمكن أن تُحدث فرقاً بيّناً بين الحرب والسلم. ومن ثم فإن كل كلمة يجب وزنها بعناية، ويجب علينا ألاّ نحيد أبداً عن الالتزام بأعلى معايير الحياد والموضوعية. ولقد حرصت طوال مدّة تولّيي المنصب على الإصرار على تقيّد الوكالة بمبادئ أساسية معيّنة، والتي لا تزال في رأيي تمثّل مفتاح نجاحنا، وهي: الإنصاف ومراعاة الأصول الإجرائية الواجبة، والاستقلال.

وأما سؤالك عمّا إذا كانت الوكالة مجهّزة بما يلزم لمواجهة هذه التحدّيات؛ حسناً، فإنني أجيبك أنه بالإضافة إلى الموارد الوافية بالغرض والمستقرّة والقابلة للتنبّؤ بها، تحتاج الوكالة أيضاً إلى مرجعية قانونية كافية لكي تقوم بوظيفتها على نحو سليم. وينبغي أن تصبح اتفاقات الضمانات الشاملة، إضافة إلى البروتوكول الإضافي، هي العُرف السائد. وإننا نحتاج أيضاً إلى التكنولوجيا اللازمة للتحليل البيئي، وإلى الرصد الساتلي، من ضمن وسائل أخرى، بغية كفالة تمتّعنا بالاستقلال.

إنني آمل أن تنضمّ كل الدول الأعضاء إلى الاتفاقيات الخاصة بالأمان والأمن، وأن تتقيّد بكل معايير الوكالة. كما إن نظامنا الخاص بالاستعراض من جانب النظراء – والذي، على سبيل المثال، تقدّم في إطاره البلدان نظمها الخاصة بالأمان النووي لكي يتولّى تمحيصها خبراء من الوكالة ومن بلدان أخرى – قد أثبتت قيمته الضخمة. والخبراء والاختصاصيون الممارسون يتشاركون في الخبرات وأفضل الممارسات، ومن ثم فإن الكل يستفيدون من ذلك. علماً بأن استعراضات الخبراء طوعية في الوقت الحاضر؛ ولكنني لست أرى سبباً يحول دون إمكانية تحرّكنا صوب جعلها إجراءً ملزماً في الوقت المناسب.

س: ماذا تودّ أن تقول لموظفي الوكالة وقد شارفت مدّة تولّيك المنصب على نهايتها؟

م.ب: أودّ أن أقول إنني حظيت بالشرف والامتياز لأنني عملت مع زملاء يتحلّون بالموهبة والإخلاص مثلهم. وعلى جميع الموظفين أن يتكاتفوا معاً من أجل إنجاز ما عليهم إنجازه – إن ذلك لا يخصّ فرداً واحداً أو مجموعةً بمفردها، بل إنه عبارة عن عمل جماعيّ دائماً. وأتمنى لو أن الوقت قد أُتيح لي لأعرف كل موظف بذاته، وخصوصاً أولئك الذين لا يكون عملهم محطّ الأنظار كغيرهم. ولكن يجدر بي أن أكرّر مجدّدا لآخر مرة أنني أقدّر جداً قيمة الإخلاص والالتزام في العمل لدى كل واحد منهم.

ولقد وصف فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى، عمل الوكالة، بعبارة شهيرة، بأنه «عمل تفاوضيّ استثنائي». وأما بالنسبة لي شخصياً فإن عملي هنا طوال ربع القرن الذي مضى كان تجربة استثنائية ومُثرية سوف أدّخرها ذُخراً دائماً.

جيوفاني فيرليني هو محرّر مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.
البريد الإلكتروني: G.Verlini@iaea.org